



مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية



موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية الجزائرية بين الواقع والتحديات: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت-

Islamic Windows in Algerian Public Banks: Reality and Challenges — A Case Study of the National Bank of Algeria, Touggourt Branch

مختار بونقاب، ¹ Bounegab Mokhtar *، moukhtar8@gmail.com

¹ أستاذ محاضر أ، مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2025/09/16	تاريخ القبول: 2025/11/28	تاريخ النشر: 2025/12/02
ملخص	الكلمات المفتاحية	
تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت- مع التطرق إلى مختلف التحديات والعقبات التي تواجهها، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائما لعرض مختلف المفاهيم المرتبطة بالنوافذ الإسلامية، كما تم استخدام منهج دراسة حالة، لأننا بصدد الوقوف على واقع النافذة الإسلامية للبنك. واستندت الدراسة إلى سجلات الوكالة وتقاريرها الداخلية، بالإضافة إلى مقابلات مع المسؤولين المعنيين خلال فترة الدراسة. وبعد معالجة الموضوع أظهرت النتائج أن النافذة الإسلامية للبنك سجّلت زيادة في أعداد الحسابات وحجم التمويلات الإسلامية خلال فترة الدراسة، ما يعكس قدرتها على استقطاب السيولة، كما خلصت إلى أن النافذة الإسلامية للبنك تواجه العديد من العراقيل والتحديات من أبرزها: ضعف الإطار القانوني والتنظيمي ونقص الموارد البشرية المؤهلة، مما يحد من قدرتها على التوسع والمنافسة.		
	نوافذ إسلامية، مصارف عمومية، صيرفة اسلامية ، واقع، تحديات.	

تصنيف JEL: G21؛ G28؛ G32

Abstract	Keywords
This study aims to shed light on the current status of the Islamic window of the National Bank of Algeria — Touggourt branch — and to examine the various challenges and obstacles it faces. The study adopted a descriptive-analytical approach as appropriate for presenting concepts related to Islamic windows, and it employed a case-study method to investigate the window's actual situation. The research relied on the branch's records and internal reports, in addition to interviews with the relevant officials conducted during the study period. After analysis, the findings indicate that the Islamic window recorded increases in both the number of accounts and the volume of Islamic financing over the study period, which reflects its ability to attract liquidity. The study also concluded that the window faces several impediments and challenges, the most prominent of which are a weak legal and regulatory framework and a shortage of qualified human resources, limiting its capacity for expansion and competition.	Islamic windows; public banks; Islamic banking; challenges Reality.

JEL Classification Codes : G21; G28 ; G32

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل: moukhtar8@gmail.com

1. مقدمة:

لاقت الصيرفة الإسلامية اهتماماً عالمياً كبيراً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، نظراً للنجاحات التي حققتها في استقطاب المدخرات وتوظيفها عبر مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية، إضافةً إلى قدرة التحمل التي أظهرتها المصارف الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية. وقد دفع ذلك العديد من الدول غير الإسلامية إلى تبني الصيرفة الإسلامية، سواء من خلال إنشاء مصارف إسلامية مستقلة أو عبر تشجيع المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية ضمن خدماتها، وذلك بهدف جذب شريحة أوسع من العملاء والاستفادة من النمو المتسارع لسوق الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وبعد الشهرة التي لاقتها الصيرفة المقدمة من خلال النوافذ الإسلامية، قامت الجزائر بالسماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية من خلال تمهيد الطريق لها عبر تعديل القوانين ومحاولة توفير الأنظمة التي تساعد على ممارسة الصيرفة الإسلامية، ويعتبر البنك الوطني الجزائري من المصارف السبّاقة لتبني فكرة النوافذ الإسلامية، رغم حداثة التجربة والتحديات والعراقيل التي تواجه هذه النوافذ في البيئة المصرفية الجزائرية.

وفي هذا السياق، ومع تزايد الاهتمام العالمي بالصيرفة الإسلامية، شرعت الجزائر في تبني هذا التوجه من خلال السماح للبنوك العمومية بفتح نوافذ إسلامية، بعد تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لتمكينها من ممارسة هذا النشاط. ويُعدّ البنك الوطني الجزائري من أوائل المصارف التي بادرت إلى اعتماد النوافذ الإسلامية، رغم حداثة التجربة وما تواجهه هذه النوافذ من تحديات وعراقيل في البيئة المصرفية الجزائرية.

1. إشكالية الدراسة: استناداً على ما سبق عرضه نتجلى معالم إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

– ما هو واقع النوافذ الإسلامية بالمصارف العمومية الجزائرية؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الاشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

– ما هي الخدمات وصيغ التمويل الإسلامية التي توفرها النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت؟

– ما هي العراقيل والتحديات التي تواجه النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت؟

2. فرضيات الدراسة: انطلاقاً من الاشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

– توفر النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت- مجموعة من الخدمات وصيغ التمويل الإسلامية؛

– تواجه النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت- العديد من العراقيل والتحديات من أبرزها: ضعف الإطار القانوني والتنظيمي ونقص الموارد البشرية المؤهلة، مما يحد من قدرتها على التوسع والمنافسة.

3. أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية، باعتبارها من القضايا المالية المستحدثة التي تشهد انتشاراً متزايداً على المستوى العالمي، ويكتسب هذا الموضوع أهميته من كونه يسلط الضوء على واقع النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية الجزائرية، وهو ما يمثل خطوة هامة في مسار تطوير القطاع المصرفي الوطني، بما يتماشى مع متطلبات السوق المالية ويعزز من تنافسيته في ظل تزايد الإقبال على المنتجات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

4. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز أهم العراقيل والتحديات التي تواجه النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت؛
- الوقوف على واقع النوافذ الإسلامية وآلية عملها في البنك الوطني الجزائري-وكالة تقرت.

5. **منهج الدراسة:** اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه الأنسب لعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنوافذ الإسلامية في المصارف العمومية وتحليلها. كما تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، وذلك من خلال التطرق إلى واقع النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري (BNA) بوكالة تقرت، بهدف توضيح الجوانب العملية للدراسة.

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

1. الإطار المفاهيمي للنوافذ الإسلامية

أ. ماهية النوافذ الإسلامية

- تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم النوافذ الإسلامية، لهذا سوف نورد أهم هذه التعاريف كما يلي:
- عرفها القاموس القانوني LexisNexis بأنها: وحدة أو قسم ضمن مؤسسة مالية تقليدية تُمارس عملياتها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم فقط منتجات مالية متوافقة مع الشريعة (LexisNexis, 2024).
 - تعرف النافذة الإسلامية بأنها: جزء من مؤسسة مالية تقليدية، بحيث قد تكون فرعاً أو وحدة متخصصة ضمن تلك المؤسسة، تُقدم خدمات إدارة الأموال (حسابات استثمارية)، وخدمات التمويل والاستثمار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية (Baadji & Khelkhal, 2023, p. 2).

اعتماداً على التعاريف المذكورة آنفاً، يمكن تعريف النوافذ الإسلامية بأنها: وحدات بالمصارف التقليدية أو فروع تمارس المصرفية الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية متخصصة في ظل القوانين السارية.

ب. خصائص النوافذ الإسلامية

تتميز النوافذ الإسلامية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن فروع المصارف التقليدية نذكر أهمها فيما يلي (Saadane, 2023, p. 239-240):

- الامتثال لأحكام الشريعة: تُمارس العمليات والخدمات عبر النوافذ وفق مبادئ الشريعة وتكون خاضعة لرقابة هيئة شرعية متخصصة؛
- الاستقلال المكاني والمالي: تعمل النوافذ باستقلالية مادية ومالية عن باقي وحدات البنك، مع بقائها مرتبطة إدارياً بالمصرف التقليدي؛
- جذب العملاء غير الراغبين في المعاملات الربوية: هدفها الأساسي استقطاب شريحة العملاء التي تفضل المعاملات الخالية من الربا وتتنافس بها المصارف الإسلامية المتخصصة؛
- ممارسة المصرفية الإسلامية: من خلال القيام بكافة أعمال المصارف الإسلامية المعروفة؛

- تنوع صيغ التمويل: تقدّم النوافذ المصرفية الإسلامية صيغاً متعدّدة مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة والإجارة، تختلف في المخاطر والضمانات والتسعير، بينما تقتصر الفروع التقليدية غالباً على القروض الربوية بأسماء وشروط مختلفة.

ت. أسباب نشأة النوافذ الإسلامية

- توجد عدة أسباب تدفع المصارف إلى فتح نوافذ إسلامية، من أبرزها (بن زارع، 2021، ص. 100):
- سهولة سيطرة المصرف الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على مصرف مستقل، بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس مصرف جديد؛
 - تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع المصارف الربوية؛
 - الزيادة المستمرة في أعداد المسلمين في الغرب، مما دفع المصارف التقليدية إلى فتح نوافذ إسلامية لاستقطاب أموال المسلمين؛
 - ارتفاع عوائد التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجع ملحوظا في معدلاتها مما شجع المصارف التقليدية على فتح نوافذ إسلامية؛
 - الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل المصرفي الإسلامي.

2. متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية

يتطلب فتح النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية توافر مجموعة المتطلبات الضرورية، والتي تتمثل فيما يلي (خطوي ولسلوس، 2020، ص. 927):

- أ. **متطلبات قانونية:** تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي الالتزام بها وهي:
- الحصول على الموافقة على فتح نافذة إسلامية ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد التأسيس؛
 - الحصول على موافقة البنك المركزي بعد وضع شروط ينبغي الالتزام بها؛
 - تكليف إدارة الشؤون القانونية بدراسة الجوانب القانونية لعملية التحول، الآثار القانونية المترتبة والعقوبات القانونية المحتملة.

ب. **متطلبات شرعية:** تتمثل أهم المتطلبات الشرعية فيما يلي:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
 - تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
 - إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
 - الفصل بين الموارد المالية المشروعة وغير المشروعة.
- ت. **متطلبات إدارية:** يتم الأخذ بالإجراءات الإدارية لفتح النافذة الإسلامية بعد تحقق المتطلبات القانونية والشرعية، وتتمثل أهم المتطلبات الإدارية فيما يلي (كرميش وحسينة، 2024، ص. 211-212):
- تعديل عقد المصرف ونظامه الأساسي بما يتوافق مع متطلبات الصيرفة الإسلامية؛

- تعيين لجنة لإدارة عملية فتح النوافذ والتحول؛
- تأهيل العاملين بتصميم برامج تدريبية متخصصة في العقود الشرعية، صيغ التمويل الإسلامي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- ث. **متطلبات مالية ومحاسبية:** تقتضي النوافذ الإسلامية جملة من الضوابط المالية والمحاسبية، أهمها:
 - تحقيق الاستقلالية المالية من خلال تخصيص رأس مال منفصل عن رأس مال المصرف الأم؛
 - اعتماد نظام محاسبي خاص بالصيرفة الإسلامية، مستقل عن النظام المحاسبي العام للمصرف، مع الفصل التام في الدفاتر المحاسبية نظرًا لاختلاف طبيعة المعاملات عن تلك القائمة على الفوائد الربوية؛
 - الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والمعايير المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية عالميًا، وتطبيقها في النوافذ الجزائرية؛

- فصل حسابات زبائن نافذة الصيرفة الإسلامية عن باقي حسابات المصرف لتفادي اختلاط الأموال.

3. تحديات ومعوقات النوافذ الإسلامية في الجزائر

تواجه النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية في الجزائر العديد من التحديات التي تعيق نموها وتطورها، نذكر منها ما يلي:

أ. **ضعف الإطار القانوني والتنظيمي:** رغم صدور النظام رقم 20-02 بتاريخ 15 مارس 2020 المتعلق بالعمليات المصرفية الإسلامية لدى المصارف والمؤسسات المالية، إلا أنه يظل غير كافٍ، حيث اقتصر في مادته الثانية على تعريف المعاملة الإسلامية بأنها كل معاملة خالية من الفوائد، وهو معيار مهم لكنه لا يكفي لضبط المعاملات المالية. كما لم ينص على التدقيق الشرعي وقيد دور هيئات الرقابة الشرعية، مما يضعف فعاليتها ويؤثر على تطور الصناعة المالية الإسلامية. (دحام، قويدري، 2025، ص. 44-45).

ب. **نقص الكوادر البشرية المؤهلة:** تواجه النوافذ الإسلامية في الجزائر نقصاً في الإطارات البشرية ذات الكفاءة المهنية المطلوبة في هذا المجال، لأن معظم العاملين في هذه النوافذ يتم استقطابهم من المصارف التقليدية لخبرتهم في مجال العمل المصرفي، حيث تلقوا تكوينهم وفق النظم المالية التقليدية والذي يجعل من الصعب عليهم التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي. (بن زارع، 2021، ص. 106).

ت. **نقص الوعي والمعرفة:** يفتقر العديد من العملاء إلى المعرفة الكافية بمبادئ وأحكام الصيرفة الإسلامية، مما يخلق صعوبة في فهم المنتجات والخدمات المقدمة من خلال النوافذ الإسلامية. كما أن رسوخ الثقافة المصرفية التقليدية القائمة على التعامل بالفائدة يمثل تحدياً إضافياً أمام قبول بعض منتجات النوافذ الإسلامية.

ث. **هيمنة المصارف العمومية وضعف حجم الأموال المتداولة:** تستحوذ المصارف العمومية على نحو 87% من السوق المصرفية، بينما تتقاسم المصارف الخاصة - ومعظمها أجنبية - نسبة 13% فقط، وهو ما منح المصارف العمومية أولوية واضحة وأثر سلبيًا على انتشار الصيرفة الإسلامية. ويضاف إلى ذلك محدودية حجم الأموال المتداولة داخلها، إذ لا يتجاوز 200 مليار دينار جزائري (أقل من ملياري دولار)، وهو رقم ضئيل جدًا مقارنة بالإمكانات المالية المتاحة واحتياجات الاقتصاد الوطني (بن زارع، 2021، ص: 106).

ج. ضعف التسويق والإعلان: لا تولي بعض المصارف العمومية اهتمامًا كافيًا بتسويق منتجات وخدمات النوافذ الإسلامية، مما يقلل من مستوى الوعي بها لدى الجمهور. ويُضاف إلى ذلك ضعف استخدام القنوات التسويقية الحديثة للترويج للصيرفة الإسلامية. وتواجه النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية معوقات وتحديات أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي (كرميش وحسينة، 2024، ص. 213-214):

- **التبعية وعدم الاستقلال التام:** فهناك عملاء يتحفظون على التعامل مع مؤسسة تقدم نشاطات مزدوجة، لما فيه من شبهة اختلاط الأموال وغيرها.
 - **الاختلاف الشرعي حول بعض المنتجات:** وهذا راجع لضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية الذي يؤدي بالضرورة إلى التضارب في الفتاوى حول جواز وعدم جواز بعض الصيغ التمويلية وكيفية استخدامها. ومن أمثلة ذلك التورق.
 - **السياسة النقدية:** أغلب الأدوات المستخدمة من طرف البنك المركزي تعتمد أساسا على سعر الفائدة المحرم ويتم تطبيقها كما هي على المصارف الإسلامية ونوافذها دون مراعاة خصوصيتها وتكييفها وفق المبادئ الشرعية.
 - **عدم توفر مؤسسات مالية إسلامية داعمة:** تتطلب البنوك، سواء على المستوى الوطني أو الدولي وجود مؤسسات مالية إسلامية موازية تساندها في نشاطها، غير أن الجزائر تفتقر إلى ذلك، إذ لا يتوفر سوق مالي إسلامي ولا صناديق استثمار متخصصة.
 - **النظام المحاسبي:** عدم وجود نظام محاسبي خاص بالمعاملات المالية الموافقة للضوابط الشرعية.
- رغم هذه التحديات، إلا أن هناك جهودًا تبذل من قبل السلطات الجزائرية والجهات المختصة لتطوير قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، ومن المتوقع أن تشهد النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية نموًا وتطورًا في المستقبل.

4. الدراسات السابقة

أ. دراسة دحام عبد القادر وقويدري خديجة (2025): نوافذ التمويل الإسلامي في الجزائر بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA فرع المدية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 14(1). هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التمويل الإسلامي في الجزائر من خلال نوافذ الصيرفة الإسلامية، مع التركيز على دراسة واقع النافذة الإسلامية لبنك الجزائر الخارجي-فرع المدية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة من خلال دراسة ميدانية في بنك الجزائر الخارجي BEA فرع المدية. وتوصلت الدراسة إلى أن نافذة الصيرفة الإسلامية التابعة لبنك الجزائر الخارجي تلعب دورًا مهمًا في توسيع نطاق العمل المصرفي الإسلامي في البلاد، من خلال توفير آليات تمويل جديدة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الوطني.

ب. دراسة كرميش لينة وحسينة سميرة (2024): واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري، مجلة المنهل الاقتصادي، 6(2)، 205-222. هدفت الدراسة إلى إبراز التحديات التي تواجه انفتاح البنوك العمومية الجزائرية على الصيرفة الإسلامية من خلال عرض تجربة القرض الشعبي الجزائري - وكالة قسنطينة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، كما استعانت بمنهج دراسة حالة/المقابلة كمنهج مساعد لاستنباط أهم التحديات والصعوبات التي تواجه البنوك العمومية

عند تبني الصيرفة الإسلامية (حالة القرض الشعبي الجزائري). وقد توصلت الدراسة إلى أن النوافذ الإسلامية تشهد تأطيرا جيدا في الجزائر، حيث أصدرت نظاما يسمح بفتحها في البنوك العمومية، فنجد بأن القرض الشعبي الجزائري رغم مواجهته للعديد من التحديات فلقد أظهر جاهزيته التامة لتبني هذه الأخيرة واستقطاب سيولة كبيرة من مختلف الصيغ الإسلامية المعروضة من طرفه، رغم بعض النقائص التي يمكن تداركها في المستقبل.

ت.دراسة Saadane، A. (2023) بعنوان: **The Islamic windows in the Algerian public banks — A**

study of the Algerian National Bank's experience، منشورة في مجلة **Abaad Iktissadia Review**. هدفت الدراسة إلى تحليل تجربة البنك الوطني الجزائري في تبني النوافذ الإسلامية، من خلال التعرف على طبيعتها، وتوضيح الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم عملها، وتقييم دورها في استقطاب السيولة وتوظيفها في خدمة التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض وتحليل المفاهيم الخاصة بموضوع البحث. كما قامت بتقييم تطور الصيرفة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري. وتوصلت الدراسة إلى أن تفضيل النوافذ الإسلامية للصيغ منخفضة المخاطر، ولا سيما صيغة المربحة، أدى إلى ندرة في صيغ التمويل القائمة على المشاركة والبيع، وأن معالجة هذا القيد يمكن أن يفتح مجالا أوسع لفرص الإدماج المالي والنمو.

III. دراسة حالة النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري (وكالة تقرت):

يُعتبر البنك الوطني الجزائري أول بنك عمومي يطبق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، استنادًا إلى أحكام النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020، الذي يحدد العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل المصارف والمؤسسات المالية. وتعتبر وكالة تقرت إحدى الوكالات التي بدأت تقديم هذه الخدمات، مع انطلاق الصيرفة الإسلامية في المصارف العمومية.

1. تقديم النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت-

تعد النافذة الإسلامية التابعة للبنك الوطني الجزائري بنقرت إحدى الفروع الإقليمية التي بدأت تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بعد اعتماد النظام رقم 20-02 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 15 مارس 2020. وتسعى هذه الوكالة، كغيرها من باقي الوكالات التابعة للبنك، إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك باعتبارها جزءًا منه، والعمل على تنفيذ سياسة التموّل التي يسعى البنك لتحقيقها. وقد بدأ العمل الفعلي بالصيرفة الإسلامية على مستوى البنك الوطني الجزائري ابتداءً من 20 سبتمبر 2020.

يسعى البنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت - من خلال نافذته الإسلامية إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، عبر توفير مناخ اقتصادي ملائم وجدوى اجتماعية واضحة، إضافة إلى تعزيز الحركية والمرونة في النشاط المصرفي. ويمكن تلخيص أهم أهداف هذه النافذة كما أظهرت الدراسة فيما يأتي:

- تنويع المنتجات المصرفية وتطوير الخدمات بما يلبي احتياجات شرائح مختلفة من الزبائن؛
- استقطاب شرائح جديدة من العملاء وزيادة نسبة الحسابات المفتوحة على مستوى النافذة؛
- رفع رقم الأعمال وتعزيز الأداء المالي؛

- توفير بديل شرعي للعملاء الذين لا يرغبون في التعامل بالفوائد، من خلال اعتماد صيغ التمويل الإسلامي.

2. معالم التحول نحو الصيرفة الإسلامية بنافذة البنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت-

يمكن استخلاص أهم معالم التحول نحو الصيرفة الإسلامية بنافذة البنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت- في النقاط

التالية:

- بدأ العمل الفعلي بالصيرفة الإسلامية على مستوى الوكالة بتاريخ 20 سبتمبر 2020.
- تخصيص شباك مستقل للمنتجات الإسلامية داخل الوكالة، والتعريف به عبر وسائل الإعلام واللافتات الإشهارية، بالإضافة إلى تنظيم عروض بدور الثقافة وأيام تعريفية بالجامعات.
- أول صيغتين تم إطلاقهما على مستوى المصرف هما صيغتي المربحة والمضاربة، وبالنسبة لصيغة المضاربة يتم تطبيقها بالنوع الذي يكون فيه العميل هو صاحب المال فقط.
- لم يكن من اختصاص المصارف التقليدية القيام بعمليات الشراء وإعادة البيع، غير أنّ صدور النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 أتاح للبنك الوطني الجزائري تبني الصيرفة الإسلامية.
- التزام المصرف بالأحكام الشرعية في حساباته ومعاملاته، إذ لا يبيع ما لا يملك لتقادي ربا الغرر، ويُشترط الإعلان عن هامش الربح والاتفاق عليه مسبقاً قبل إبرام العقد، مع الحرص على أن تكون جميع المعاملات متوافقة مع مبادئ الشريعة.
- الفصل التام بين حسابات الصيرفة الإسلامية وباقي حسابات المصرف التقليدية من حيث رأس المال ورقم الأعمال، لضمان الاستقلال المالي والمحاسبي.
- تخصيص نظام محاسبي خاص لحساب الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بعمليات المربحة، إضافة إلى متابعة الشيكات والأموال المحصلة.
- يتم جمع الملفات المنجزة على مستوى المصرف وإرسالها إلى المديرية الجهوية بورقلة للمحاسبة نظراً لحدثة هذا المنتج بالمصرف.
- وجود مراقب شرعي خارجي يقوم بزيارات مفاجئة من أجل التأكد من صحة الملفات المنجزة وتطابقها مع الأحكام الشرعية.

3. واقع النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت-

طرح البنك الوطني الجزائري مجموعة واسعة من صيغ الادخار والتمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تمت المصادقة عليها من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. وقد خُصّصت هذه المنتجات لمرحلة انطلاق العمل بالصيرفة الإسلامية، وصُمّمت لتلبية الطلب المتزايد لمختلف فئات المجتمع من أفراد مدخرين، ومهنيين، ومؤسسات. وهي نفس المنتجات المتاحة لزيائن البنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت - منذ 20 سبتمبر 2020، والتي نعرضها فيما ي

أ. صيغ الادخار

وتتمثل في:

1- الحساب الإسلامي الجاري: حساب يتيح لأصحابه حفظ أموالهم في البنك مع إمكانية سحبها أو سداد أي التزام مالي في أي وقت، سواء عن طريق إصدار الشيكات للدائنين أو السحب المباشر من خلال فروع البنك أو أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك الأخرى. ويُعدّ هذا الحساب متاحًا بشكل خاص للموظفين ذوي المرتبات الشهرية، كما يزوّد صاحبه بدفتر شيكات وبطاقة إلكترونية إسلامية.

2- حساب التوفير الإسلامي: هو حساب متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يودع فيه الأفراد أموالهم لدى البنك لاستثمارها في تمويلات إسلامية، مع إمكانية الاختيار بين التوفير بأرباح أو بدون أرباح. ففي حالة التوفير بأرباح يعتمد الحساب على مبدأ المضاربة القائم على تقاسم الأرباح والخسائر، حيث تُمنح المكافأة السنوية في نهاية السنة المالية وفقًا لمفتاح توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقًا، وتُستثمر الأموال في مشاريع متوافقة مع الشريعة. أما في حالة التوفير بدون أرباح فيتّيح الحساب ادخار الأموال دون أي زيادة، مع إمكانية السحب في أي وقت، ويزوّد صاحبه ببطاقة توفير إسلامية إلكترونية.

3- حساب التوفير الإسلامي للقصّر: حساب متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية يُفتح لصالح الأطفال دون السن القانونية ويُدار من قبل أوليائهم الشرعيين. يتيح هذا الحساب التوفير بأرباح أو بدون أرباح، مع احتفاظ الوصي الشرعي بحق الإدارة إلى حين بلوغ صاحب الحساب السن القانونية، حيث يمكنه حينها تسييره بنفسه. وفي حالة اختيار التوفير بأرباح، يُفوض الوصي البنك صراحة لاستثمار الأموال ضمن المشاريع التمويلية الإسلامية. وتُحتسب الأرباح وفق مبدأ المضاربة وبالتناسب مع مدة الادخار، استنادًا إلى مفتاح توزيع الأرباح المتفق عليه مسبقًا. وتُحتسب مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح، المعتمد على مبدأ المضاربة، بما يتناسب مع مدة الادخار ووفقًا لمفتاح توزيع الأرباح كما يلي (النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري، وكالة تقرت، وثائق داخلية، 2025):

الجدول رقم (01): نسب توزيع الأرباح المحصلة من حساب الاستثمار الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري بوكالة تقرت

فترة الاستثمار	حصة البنك الوطني الجزائري	حصة الزبون
03 أشهر	50%	50%
06 أشهر	45%	55%
12 شهرًا	35%	65%
18 شهرًا	30%	70%
24 شهرًا	25%	75%
36 شهرًا	20%	80%
48 شهرًا	15%	85%
60 شهرًا	10%	90%

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك.

يوضح الجدول رقم (01) نسب توزيع الأرباح المتحصلة من حساب الاستثمار الإسلامي بالبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت، حيث نلاحظ أن حصة الزبون ترتفع تدريجيًا مع طول مدة الاستثمار، إذ تتساوى مع حصة البنك عند ثلاثة أشهر (50% لكل طرف)، ثم تتزايد لتصل إلى 90% للزبون مقابل 10% للبنك عند 60 شهرًا. ويعكس هذا التوزيع مبدأ

المضاربة الإسلامية القائم على تقاسم الأرباح والخسائر، كما يُحفّز الزبائن على الادخار والاستثمار طويل الأجل مقابل مكافأة مالية أكبر، في حين يحتفظ البنك بحصة أعلى في المدد القصيرة نظير تحمله مخاطر السيولة والتسيير.

4- حساب التوفير الإسلامي غير المقيّد: هو حساب لأجل قائم على مبدأ المضاربة المرتكز على تقاسم الأرباح والخسائر، يتيح لصاحب الحساب تفويض البنك لاستثمار المبالغ المودعة في المشاريع التمويلية التي ينفذها. ويؤجّه هذا النوع من الحسابات بشكل خاص إلى أصحاب المهن الحرة، وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى الأفراد من الجنسية الجزائرية. تُوزع الأرباح المحققة على المدخرين في نهاية السنة المالية، ويتم فتح الحساب بموجب اتفاقية رسمية موقعة بين الطرفين.

ب. صيغ التمويل

وتتمثل فيما يلي (البنك الوطني الجزائري، 2024):

1- المrabحة للعقار: هي صيغة تمويل إسلامية يتيحها البنك الوطني الجزائري لزبائنه بغرض اقتناء عقار سكني، حيث يقوم البنك بشراء العقار نقدًا من البائع ثم يعيد بيعه للزبون بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً. ويُعد البنك في هذه العملية المشتري الأول تجاه البائع، ثم البائع تجاه الزبون. وتُمنح هذه الصيغة للمواطنين الجزائريين الذين تقل أعمارهم عن 75 سنة، شريطة أن يكون لديهم دخل شهري ثابت ومنتظم لا يقل عن 40,000 دج، مع إمكانية تمويل يصل إلى 90% من قيمة العقار

الجدول رقم (02): شروط منح تمويل "مrabحة عقار" من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

البند	التفاصيل
مبلغ التمويل	- يصل إلى 90% كحد أقصى من سعر العقار، ويحدد حسب دخل وسن العميل. - يدفع العميل مساهمة شخصية لا تقل عن 10% من قيمة العقار (تقدّر وفق عقد البيع المبدئي وخبرة العقار داخلية أو خارجية). - مبلغ التمويل غير محدد مسبقاً، بل يُضبط وفق دخل العميل وقدرته على السداد.
مدة التمويل	- لا تتجاوز 40 سنة كأقصى حد. - تُحسب المدة ابتداءً من تاريخ صرف التمويل. - يشترط أن يُسدّد آخر قسط قبل بلوغ العميل سن 75 سنة.
رسوم دراسة الملف	- تدفع دفعة واحدة مسبقة، ويحدد مبلغها من طرف البنك.
اهلية المستفيد	- أن يتمتع بالأهلية القانونية الكاملة. - أن يكون راتبه الشهري منتظم يعادل ضعفي الحد الأدنى الوطني المضمون على الأقل. - ألا يتجاوز سنه 70 سنة عند آخر قسط.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية ببنك BNA

2- المراقبة للتجهيزات: هي صيغة تمويل إسلامية تقوم على عقد بيع لاقتناء تجهيزات مختلفة (أجهزة كهربائية منزلية، أثاث...) بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقاً بين البنك والزيون. في هذه العملية يكون البنك مشترياً للتجهيزات من المورد أولاً، ثم بائعاً لها للزيون مع إشعاره مسبقاً بسعر التكلفة والربح وطرق السداد. وتُمنح هذه الصيغة للمواطنين الجزائريين الذين تقل أعمارهم عن 75 سنة، شريطة توفر دخل شهري ثابت ومنتظم، مع إمكانية تمويل تصل نسبته إلى 90% من قيمة التجهيزات بما لا يتجاوز مليون دينار جزائري، على أن تتراوح مدة السداد بين 12 و36 شهراً.

الجدول رقم (03): شروط منح تمويل "مراقبة تجهيز" من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

البند	التفاصيل
مبلغ التمويل	- الحد الأقصى للتمويل يصل إلى 90% من ثمن السلعة. - قيمة السلعة الممولة تكون بين 100,000 دج و 1,000,000 دج.
مدة التمويل	- بالنسبة للأفراد: من 12 شهراً كحد أدنى إلى 36 شهراً كحد أقصى. - بالنسبة للمهنيين: من 3 سنوات كحد أدنى إلى 7 سنوات كحد أقصى
رسوم دراسة الملف	تُحصل الرسوم بشكل كامل بدفعة واحدة مسبقة، ويحدد مبلغها من طرف البنك.
أهلية المستفيد	- التمتع بالأهلية القانونية. - دخل شهري منتظم يعادل مرة ونصف الحد الأدنى الوطني المضمن على الأقل. - ألا يتجاوز عمر المستفيد 70 سنة عند تاريخ تسديد آخر قسط.

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية ببنك BNA

3- المراقبة للسيارات: تُعتبر المراقبة للسيارات صيغة تمويل إسلامي يقوم بموجبها البنك باقتناء سيارة جديدة مصنعة أو مركبة في الجزائر من الوكيل، ثم إعادة بيعها للزيون بسعر التكلفة مضافاً إليه هامش ربح محدد ومنفق عليه مسبقاً. يشترط في المستفيد أن يكون جزائري الجنسية، لا يتجاوز عمره 70 سنة، ويمتلك دخلاً شهرياً ثابتاً لا يقل عن 40,000 دج. يمكن أن يغطي التمويل حتى 90% من سعر بيع السيارة، مع فترة سداد تتراوح بين 12 و60 شهراً بأقساط ثابتة، مع إمكانية التسديد المسبق كلياً أو جزئياً. غير أنّ هذا النوع من التمويل يبقى مجمداً إلى إشعار آخر بسبب أزمة السيارات في الجزائر وتوقف مصانع التركيب إثر الملاحقات القضائية، وهو ما يجعل استئناف العمل به مرتبطاً بدخول دفتر الشروط الجديد الخاص بتركيب السيارات حيّز التنفيذ.

4- الإجارة (الإجارة المنتهية بالتملك): هي صيغة تمويل إسلامي تقوم على عقد إيجار لمعدات وتجهيزات منقولة دائمة غير قابلة للإتلاف، يقتنيها البنك من الموردين ويؤجرها للزيون مع خيار التملك في نهاية العقد. يشترط دفع "هامش الجدية" بنسبة 10% من قيمة المعدات، وتحدد مدة العقد بين سنتين (كحد أدنى) وخمس سنوات (كحد أقصى)، مع دفع أقساط إيجار ثابتة كل ثلاثة أشهر. هذا النوع موجه خصوصاً لأصحاب المهن الحرة، التجار، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ويوفر البنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت- خدمات ومنتجات أخرى نذكرها باختصار فيما يلي:
- شهادة الاستثمار الإسلامية: تسمح للمستثمرين بالمشاركة في تمويل مشاريع حقيقية والحصول على عائدات منتظمة.
 - التأمين الإسلامي: يقدم البنك مجموعة من منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل التأمين على الحياة وتأمين السيارات وتأمين السفر.
 - بطاقات الائتمان الإسلامي: تسمح بإجراء عمليات الشراء والدفع دون الحاجة إلى حمل نقود سائلة.
- تميزت المرحلة الأولى لإطلاق هذه الخدمات بضعف الطلب نتيجة لحداتها، إضافة إلى تزامنها مع الحراك السياسي وجائحة كورونا، ما دفع البنك إلى التركيز على الترويج المركزي لتعريف العملاء بها. وقد حصلت هذه المنتجات على شهادات المطابقة الشرعية من المجلس الإسلامي الأعلى (الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية)، ووضعت النسخ المعتمدة تحت تصرف الزبائن عبر لوحات إعلانية مضيئة داخل الوكالة.

4. تحليل تمويلات النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت-

بالرغم من طرح البنك الوطني الجزائري لعدة خدمات وصيغ إسلامية بلغ عددها تسعة منتجات، فإن الإقبال عليها في السنة الأولى ظل محتشماً، وذلك بسبب تزامن إطلاق الصيرفة الإسلامية مع الحراك السياسي في الجزائر ثم جائحة كورونا. غير أن نسب الإقبال بدأت ترتفع تدريجياً في السنوات الموالية، وشهدت تطوراً ملحوظاً مكّنها من اكتساب حصة معتبرة في السوق مقارنة بالخدمات الكلاسيكية.

ويتوزع زبائن النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت - على مختلف خدمات الصيرفة الإسلامية كما يوضحه الجدول رقم (04):

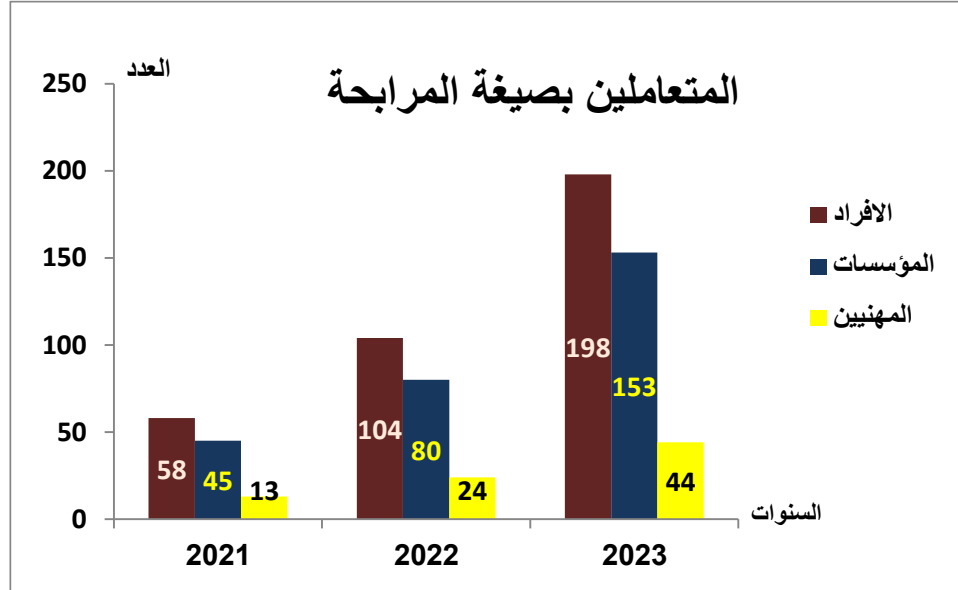
الجدول رقم (04) : توزيع زبائن الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت

للسنوات خلال الحصيلة من 2021 إلى 2023	2023	2022	2021	للسنة الغثة	
النسبة	المجموع				
45%	360	198	104	58	أفراد
35%	278	153	80	45	مؤسسات
10%	81	44	24	13	مهنيين
90%	719	395	208	116	جزئي مجموع (01)
05%	41	22	12	7	أفراد
03%	24	13	7	4	مؤسسات
02%	16	9	5	2	مهنيين
10%	81	44	24	13	جزئي مجموع (02)
100%	800	439	232	129	لكلي المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ تزايداً ملحوظاً في تمويلات الصيرفة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت - خلال الفترة 2021-2023، حيث عرفت صيغة المراجعة إقبالاً كبيراً مكنها من الاستحواذ على الحصة الأكبر 90% من مجموع التمويلات الإسلامية. الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 01: التمويل بصيغة المراجعة (2021-2024)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك.

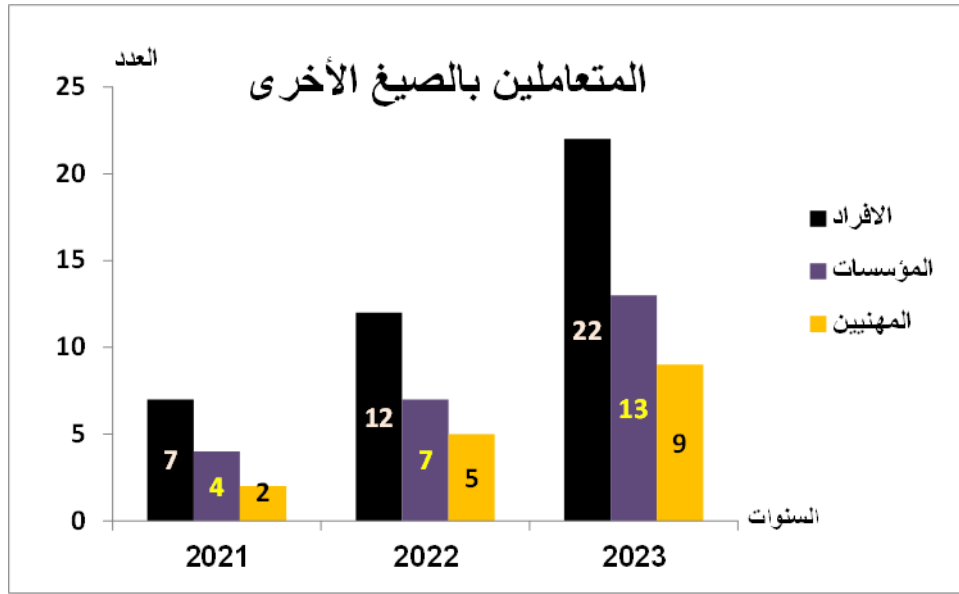
وترجع أسباب ارتفاع نسبة صيغة المراجعة في هذه السنوات لعدة أسباب نذكرها فيما يلي:

- انخفاض مستوى المخاطر بعد استيفاء الضمانات المناسبة لسداد الأقساط؛
- سهولة دراسة وتنفيذ العمليات مقارنة بصيغ أخرى مثل المضاربة والمشاركة؛
- سرعة دوران رأس المال وإمكانية تلبية احتياجات متنوعة للعملاء؛
- رغبة بعض العملاء في تجنب الصيغ الأخرى حفاظاً على سرية أنشطتهم وعدم كشف تفاصيلها للجهات الخارجية؛

- تحديد مقدار الربح مسبقاً بما يوفر وضوحاً وشفافية للزبون.

في المقابل، شهدت الصيغ التمويلية الأخرى تطوراً نسبياً رغم بقائه محدوداً مقارنة بالمراجعة، وهو ما يعكس الحاجة إلى مزيد من التوعية والترويج لتلك الصيغ قصد تحقيق توازن أكبر في استعمال مختلف منتجات الصيرفة الإسلامية. والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: التمويل بالصيغ الأخرى (2021-2024)



المصدر: من إعداد الباحث بناءً على المعلومات المقدمة من مسؤول قسم الصيرفة الإسلامية بالبنك.

5. الصعوبات والتحديات التي تواجه النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت-

يواجه العمل المصرفي الإسلامي في البنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت- جملة من الصعوبات والتحديات،

يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

- غياب التكوين المتخصص للموظفين، إذ يملك معظمهم خبرة في العمل المصرفي التقليدي، واقتصرت تكوينهم في المالية الإسلامية على ندوة قصيرة لم تتجاوز يوماً واحداً، في حين استند باقي أدائهم إلى جهودهم الذاتية.
- محدودية تنوع الخدمات والمنتجات المعروضة في إطار الصيرفة الإسلامية.
- ضعف الوعي الثقافي لدى عدد من الزبائن بشأن الفرق بين هامش الربح في الصيرفة الإسلامية والفائدة في الصيرفة التقليدي، فضلاً عن نقص المعرفة لدى هؤلاء بفلسفة العمل المصرفي الإسلامي.
- ارتفاع التكاليف التشغيلية وإشكالية الجباية والضرائب حيث تتطلب العقود الإسلامية مواءمة مع متطلبات القانون التجاري والجباية الجزائري، إضافة إلى خضوع بعض الصيغ (كالمرابحة والإجارة) لضرائب مزدوجة على المعاملات، مما يقلل من تنافسيتها مقارنة بالقروض التقليدية.
- اقتصر الرقابة الشرعية على هيئة مركزية على مستوى المديرية العامة بالعاصمة، حيث يتم إرسال مدقق شرعي مرة واحدة في السنة، مما يجعل الرقابة ذات طابع بعدي بدل أن تكون آنية أو مستمرة.
- صعوبة التكيف السريع مع آليات ومتطلبات الصيرفة الإسلامية بحكم حداثة التجربة على مستوى البنك بصفة خاصة، والقطاع المصرفي الجزائري بصفة عامة، الأمر الذي يستلزم مزيداً من الوقت والمتابعة الدقيقة.
- ضعف الابتكار والهندسة المالية الإسلامية لدى النوافذ الإسلامية حيث يقتصر التركيز غالباً على الصيغ التقليدية كالمرابحة والإجارة، مع غياب منتجات مالية جديدة قادرة على جذب شرائح أوسع من المتعاملين.

- محدودية أساليب الترويج والإعلان عن المنتجات الإسلامية في بعض الفترات.
- بطء عملية اتخاذ القرار نتيجة كثرة الإجراءات الإدارية والرجوع المتكرر إلى الرقابة الشرعية والمركزية.
- بعض الاجراءات التي يعتمد عليها المصرف في إدارة مخاطره تخالف مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.
- خضوع النوافذ الإسلامية لنفس نظام المحاسبة الخارجية المطبق على المصرف التقليدي، دون تخصيص آلية محاسبية مستقلة.

IV. الخلاصة:

تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية تحمل في طياتها إمكانات حقيقية للاستجابة لطلب شريحة واسعة من العملاء الباحثين عن بدائل مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث أظهرت دراسة حالة النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت - زيادة ملموسة في أعداد الحسابات وحجم التمويلات الإسلامية خلال فترة الدراسة، ما يعكس قدرة النافذة على استقطاب سيولة وفتح باب نمو تدريجي لهذا النمط من الصيرفة. وتبقى تجربة النافذة المدروسة نموذجًا أوليًا واعدًا يتطلب متابعة تقييمية دورية وسياسات تصحيحية مدروسة لضمان انتقال تدريجي نحو منظومة مصرفية أكثر شمولاً وتوافقاً مع تطلعات العملاء والمقاصد الشرعية، وهي دعوة لاستمرار البحث العلمي الميداني والدراسي من أجل اقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق في السياق الجزائري.

نتائج الدراسة: ومن خلال ما سبق يمكن أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- سجّلت النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري -وكالة تقرت- زيادة في أعداد الحسابات وحجم التمويلات الإسلامية خلال فترة الدراسة، ما يعكس قدرتها على استقطاب السيولة ووجود طلب متزايد على منتجاتها؛
- تكشف الدراسة عن جملة من القيود البنوية التي تحدّ من ديناميكية تجربة النافذة الإسلامية للبنك، أبرزها ضعف الإطار القانوني والتنظيمي، رغم صدور النظام رقم 20-02، إضافة إلى نقص الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة في الصيرفة الإسلامية، وهو ما يحدّ من قدرة النافذة على التوسع والمنافسة؛
- تُظهر بيانات تمويلات النافذة اعتماداً شبه كليّ على صيغة المرابحة، الأمر الذي يحدّ من تنوّع المنتجات ويقلّل من مستوى الابتكار، ويزيد من مخاطر التركيز، ويضعف في النهاية قدرة النافذة على جذب شرائح جديدة من العملاء؛

- اقتصر الرقابة الشرعية على هيئة مركزية على مستوى المديرية العامة بالعاصمة، حيث يتم إرسال مدقق شرعي مرة واحدة في السنة، مما يجعل الرقابة ذات طابع بعدي بدل أن تكون آنية أو مستمرة.

توصيات الدراسة: استناداً إلى ما تقدم، ومن أجل تطوير النوافذ الإسلامية في المصارف العمومية، نوصي بما يلي:

- تنظيم برامج تكوين مكثف للموظفين في النوافذ والوكالات (دورات معتمدة في العقود الشرعية، هندسة المنتجات، المحاسبة الإسلامية) واستقدام خبراء لتدريب الكوادر؛
- العمل مع الجهات التشريعية والرقابية لصياغة قوانين وتعليمات تنظيمية تكفل وضوح المعاملات الإسلامية، وتوسيع حدود دور الرقابة والفتوى الشرعية لتكون أكثر مرونة وفاعلية؛

- إنشاء نظام محاسبي مستقل أو ملحق يتوافق مع معايير المحاسبة المعتمدة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع فصل تام للحسابات والودائع لتفادي اختلاط الأموال؛
- معالجة الإشكاليات الضريبية عبر حوار مع مصلحة الضرائب لتفادي الازدواج الضريبي على صيغ مثل المرابحة والإجارة، ما يزيد من تنافسية المنتجات الإسلامية؛
- إنشاء وحدات خاصة بالبحث وتطوير، لابتكار منتجات مالية إسلامية تتمتع بالمصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية لتطوير منتجات وخدمات النوافذ الإسلامية؛
- الخروج عن عالم المربحات والدخول في عالم الأسواق والاستثمار الحقيقي؛
- نرجو من بنك الجزائر بالتنسيق مع الهيئات الشرعية والمصارف الإسلامية، تطوير أدوات سياسة نقدية بديلة متوافقة مع أحكام الشريعة، مثل الصكوك الإسلامية وأدوات إعادة التمويل المبنية على المرابحة أو الإجارة، وذلك لضمان عدالة التكيف وتوفير بيئة تشغيلية ملائمة لعمل النوافذ الإسلامية بعيداً عن الاعتماد على سعر الفائدة المحرم.

V. الهوامش والإحالات:

1. بن زارع، ح. (2021). تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، (114)، 98-108.
2. خطوي، م. ولسلوس، م. (2020). النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(2)، 922-943.
3. كرميش، ل.، وحسينة، س. (2024). واقع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. مجلة المنهل الاقتصادي، 6(2)، 205-222.
4. دحام، ع.، وقويدري، خ. (2025). نوافذ التمويل الإسلامي في الجزائر بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي BEA فرع المدية. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 14(1)، 44-45.
5. النافذة الإسلامية للبنك الوطني الجزائري - وكالة تقرت. (2025). وثائق داخلية غير منشورة.
6. البنك الوطني الجزائري. (2025). الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري <https://www.bna.dz>.
7. Baadji, A., & Khelkhal, M. (2023). Islamic financial windows and branches – A study of the essence and legal controls. Journal of Contemporary Issues in Business and Government, 29(2), 1-11.
8. LexisNexis. (2024). Islamic window definition. In Legal Glossary, LexisNexis Banking & Finance Expert.
9. Saadane, A. (2023). The Islamic windows in the Algerian public banks — A study of the Algerian National Bank's experience. Abaad Iktissadia Review, 13(2).